

اتفاق النقل الجوي بين الجمهورية الجزائرية الديمقراطية -الشعبية والجمهورية اللبنانية

اتفاق النقل الجوي بين الجمهورية الجزائرية الديمقراطية -الشعبية والجمهورية اللبنانية

ان حكومة الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ,وحكومة الجمهورية اللبنانية,

رغبة منهما في توسيع العلاقات الاقتصادية بين البلدين بما فيه الفائدة المشتركة ,وفي تيسير تنمية نشاطات النقل الجوي بين الجزائر ولبنان ,وفي مواصلة التعاون الدولي في هذا المجال على اوسع مدى ممكن استنادا الى مبادئ واحكام الاتفاقية المتعلقة بالطيران المدني الدولي والموقعة في شيكاغو بتاريخ

7 ديسمبر سنة 1944

قد اتفقتا على ما يأتي:

مادة 1:

يمنح كل من الفريقين المتعاقدين الفريق الآخر ,الحقوق المبنيّة في هذا الاتفاق بغية انشاء خدمات جوية مدنية ودولية على الخطوط المبينة في الجدول الملحق

الباب الاول

التعريف

مادة 2:

لاجل تطبيق الاتفاق وملحقه:

أ -تعني كلمة الاقليم عندما تتعلق بدولة ما ,المناطق الارضية والمياه الاقليمية الملاصقة لها والتي تمارس عليها تلك الدولة سيادتها.

ب - تعني عبارة السلطات الجوية فيما يتعلق بالجزائر , وزارة الدولة المكلفة بالنقل ,مديرية الطيران المدني.

وفيما يتعلق بلبنان ,وزارة الاشغال العامة والنقل ,المديرية العامة للنقل .

او في كلتا الحالتين كل هيئة تؤهل للقيام بالمهام التي تمارسها حاليا السلطات المذكورة.

ج -تعني عبارة " المؤسسة المعنية "مؤسسة النقل الجوي التي تعينها كتابيا مع ذكر اسمها ,السلطات الجوية لاحد الفريقين المتعاقدين وتختارها كأداة لاستغلال الخدمات المرخص بها في هذا الاتفاق وفي ملحقه.

تطبيق على طائرات كل فريق متعاقد القوانين والانظمة الخاصة بالفريق المتعاقد الاخر والمتعلقة بدخول ومكوث الطائرات المستخدمة للملاحة الجوية الدولية في اقليمه وانطلاقها منه او المتعلقة بالاستغلال والملاحة الخاصة بتلك الطائرات خلال وجودها في اقليمه.

ويتعين على هيئات قيادة الطائرات والركاب ومرسلي البضائع والارساليات البريدية، ان يتقيدوا - سواء كان بشخصهم او بشخص الوسيط عنهم من الغير العامل لحسابهم وباسمهم بالقوانين والانظمة التي تضبط في اقليم كل فريق متعاقد دخول واقامة وخروج هيئات القيادة والركاب والبضائع والارساليات بريدية كالتي تطبق على الدخول الهجرة والاستيطان والجوازات والاجراءات الخاصة بالعتل والجمرك والصحة ونظام العملات الصعبة.

ان المؤسسة او المؤسسات المعينة من طرف فريق متعاقد ملزمة بان نشاطها المالي والتجاري في اقليم الفريق المتعاقد الاخر مطابقا لقوانينه وانظمه.

ان شهادات صلاحية الملاحة ورخص الاهلية والاجازات المسلمة او المصدقة من احد الفريقين المتعاقدين وغير المنقضي مفعولها، يعترف الفريق المتعاقد الاخر بصلاحيتها لاجل استغلال الخدمات المرخص بها والمبينة في الملحق المرفق بهذا الاتفاق

يجوز - مع ذلك - لكل فريق متعاقد ان يحتفظ بحقه في عدم الاعتراف بصلاحية رخص الاهلية والاجازات المسلمة لمواطنيه من قبل الفريق المتعاقد الاخر للطيران بموجبها فوق اراضيه.

1 - ان الطائرات التي تستخدمها للنقل الدولي مؤسسات النقل الجوي والتي يعينها احد الفريقين المتعاقدين، وتجهيزات الطيران وقطع التبدل ومدخرات الوقود، والزيوت ومونات الرحلة) بما في ذلك المواد الغذائية والمشروبات والتبغ) تكون معفاة حين دخولها اقليم الفريق الاخر، طبقا للكيفيات المحددة في النظام الجمركي الخاص بهذا الاخير، من جميع رسوم الجمرك ونفقات التفيتش وغير ذلك من الحقوق والرسوم المماثلة شريطة ان تبقى هذه التجهيزات والمونات ضمن الطائرات الى حين اعادة اخراجها.

2 - وتعى ايضا من تلك الحقوق والرسوم وضمن نفس الكيفيات، باستثناء الضرائب والرسوم المؤدات مقابل الخدمات المواد

1 -الوقود والزيوت المأخوذة من اقليم احد الفريقين المتعاقدين ,والمخصصة لتموين الطائرات المستغلة للنقل الدولي من قبل مؤسسات النقل الجوي والتي يعينها الفريق المتعاقد والتي حملت فيه تلك التموينات.

ب - مؤمن الطريق المقدمة في اقليم احد الفريقين ضمن الحدود التي تعينها سلطات ذلك الفريق المتعاقد ,والمحملة على الطائرات المستخدمة للنقل الدولي من طرف مؤسسات النقل الجوي ,والمعينة من طرف المتعاقد الاخر لاستغلال الخدمات المرخص بها.

ج -قطع التبديل المستوردة لاقليم احد الفريقين لصيانة او تصليح الطائرات المستخدمة للنقل الدولي من طرف مؤسسات النقل الجوي والمعينة من الفريق المتعاقد الاخر

3 -ان التجهيزات العادية للطيران وتموينات الوقود والزيوت الخاصة بالطيران و قطع التبديل الموجودة على الطائرات التي تستغلها للنقل الدولي المؤسسة المعينة من احد الفريقين المتعاقدين لا يسوغ انزالها الى اقليم الفريق المتعاقد الاخر الا بموافقة السلطات الجمركية التابعة للفريق المذكور ,وفي هذه الحالة توضع هذه التجهيزات والمؤن تحت اشراف السلطات الجمركية المذكورة الى حين اعادة اخراجها او يجري تصريح بها مع بقائها ,تحت تصرف المؤسسة المالكة لها.

مادة 6:

يوافق كل من الفريقين المتعاقدين على ان المبالغ التي تستوفيها المؤسسة او المؤسسات التي يعينها الفريق المتعاقد الاخر لاستخدام المطارات او الوسائل الخاصة بالملاحة وغيرها من التجهيزات للتقنية يجب الا تتجاوز المقدار الذي تستوفيه المؤسسات الاخرى الوطنية او الاجنبية للنقل الجوي والتي تستغل الخدمات الدولية المماثلة.

مادة 7:

يرخص للمؤسسات التي يعينها كل فريق متعاقد في تعيين موظفين تقنيين وتجاريين في بلد الفريق المتعاقد الاخر ,بما يتناسب مع مقدار مراعاة قوانين وانظمة الفريق الاخر .

واذا لم تؤمن المؤسسة او المؤسسات المعينة من طرف احد الفريقين المتعاقدين الخدمات الخاصة برحلتها بواسطة مكاتبها الخاصة وموظفيها في بلد الفريق المتعاقد الاخر ,فلهذا الاخير ان يطلب منها ان تعهد الخدمات الخاصة بحجز التذاكر وتفريغ البضائع وتنسيقها والخدمات في الارض الى هيئة مقبولة من

الباب الثاني

الخدمات المرخص بها

مادة 8:

تمنح حكومة الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية لحكومة الجمهورية اللبنانية، حق العمل على استغلال الخدمات المرخص بها والمبينة في جدول الخطوط الملحق بهذا الاتفاق بواسطة مؤسسة او مؤسسات للنقل الجوي معينة لهذا الغرض، وتمنح حكومة الجمهورية اللبنانية الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية نفس حق المعاملة بالمثل.

مادة 9:

يحق لكل فريق متعاقد ان يعين كتابيا للفريق المتعاقد الاخر، مؤسسة واحدة للنقل الجوي او اكثر لاستغلال الخدمات المرخص بها على الخطوط المبينة في الملحق المرفق بهذا الاتفاق. ويجب على الفريق المتعاقد الاخر، عند استلامه هذا التعيين، ان يمنح بدون امهال مؤسسة او مؤسسات النقل الجوي المعينة، رخص الاستغلال الخاصة بها، وذلك مع مراعاة احكام الفقرة 3 من هذه المادة 11 من هذا الاتفاق.

يمكن للسلطات الجوية لاحد الفريقين المتعاقدين ان تطلب من المؤسسة او مؤسسات النقل الجوي المعينة من الفريق المتعاقد الاخر اثبات استيفائها للشروط المقررة، في ميدان الاستغلال التقني والتجاري للخدمات الجوية الدولية بموجب القوانين والانظمة المطبقة بصفة عادية ومعقولة من طرف تلك السلطات وفقا لاحكام الاتفاقية المتعلقة بالطيران المدني الدولي.

مادة 10:

يجري استغلال الخدمات المرخص اكثر بها بواسطة مؤسسة واحدة للنقل الجوي او اكثر معينة من كل الطرفين المتعاقدين لاستغلال الخط او الخطوط المعينة يحق لكل من الفريقين المتعاقدين بناء على اخبار مسبق يرسله الى الفريق المتعاقد الاخر ان يعين بدل مؤسسة وطنية واحدة او عدة مؤسسات، مؤسسة واحدة او اكثر معينة كل منهما لاستغلال الخدمات المذكورة المرخص بها، ان المؤسسة او المؤسسات الجديدة المعينة تستفيد من نفس الحقوق وتلتزم بنفس الواجبات المتعلقة بالمؤسسات التي حلت محلها.

مادة 11:

يحتفظ كل فريق متعاقد بحق رفض منح الاذن بالاستغلال لمؤسسة

معينة من الفريق المتعاقد الاخر او الغاء ذلك الاذن اذا رأى
لاسباب وجيهة عدم توفر البيئة على ان اغلبية حصة الملكية
والمراقبة الفعلية لتلك المؤسسة هي في حوزة الفريق المتعاقد
الاخر او مواطنين لهذا الاخير , او لم تتقيد تلك المؤسسة
بالقوانين والانظمة المذكورة في المادة 3 , او لم تتم
الالتزامات المفروضة عليها بموجب هذا الاتفاق. بيد ان هذه
التدابير لا تتخذ إلا اذا لم تسفر المشاورات التي تقوم
بين السلطتين الجويتين في هذا الشأن عن نتيجة.

مادة 12:

يمكن استغلال الخدمات المرخص بها فوراً او في تاريخ لاحق
حسب رغبة الفريق المتعاقد الذي منحت له تلك الحقوق.

مادة 13:

ان المؤسسات المعينة من قبل كل من الفريقين المتعاقدين
نؤمن لها معاملة ملائمة وعادلة ,كي تستفيد من امكانيات
التساوي بالنسبة لاستغلال الخدمات المرخص بها.
ويجب عليها ,بالنسبة للمسافات المشتركة ان تراعي فوائدها
المبادلة قصد عدم المساس بصفة غير مشروعة , بخدمات كل
منهما.

وان الفريقين المتعاقدين يأملان في ان تتعاون مؤسساتها
المعينة على غاية ما يمكن من التفاهم الوثيق خلال استغلال
الخدمات المتفق عليها لاحراز النتائج القيمة على الصعيد
الاقتصادي.

مادة 14:

ان مؤسسة او مؤسسات النقل الجوي التي يعينها احد الفريقين
المتعاقدين وفقاً لهذا الاتفاق ,تستفيد في بلد الفريق الاخر
في نطاق الطيران الدولي من حق انزال وحمل الركاب والبريد
البضائع في مطارات التوقف والخطوط المعدة في الملحق المرفق ,
بما في ذلك مطارات التوقف في بلاد الغير وضمن الشروط
الموضحة في المواد الواردة بعده.

مادة 15:

ان الهدف الاصلي للخدمات المرخص بها على كل من الخطوط
المبينة في الملحق المرفق , هو تطبيق عامل الاستخدام المعترف
معقولا في طاقة موافقة الاحتياجات العادية التقديرات
الصحيحة بالنسبة للنقل الجوي الدولي من والى الفريق المتعاقد
الذي عين المؤسسة المستغلة لتلك الخدمات.

2 -تستطيع المؤسسة او المؤسسات التي يعينها احد الفريقين
المتعاقدين في حدود الطاقة الاجمالية المنصوص عليها في الفقرة

الأولى من هذه المادة، تلبية حاجات النقل بين بلاد الدول

الأخرى الواقعة بين الخطوط المعدة في الملحق المرفق وبلد الفريق المتعاقد الآخر مع مراعاة الخدمات المحلية والإقليمية.

”

مادة 16:

يجوز لمؤسسة النقل الجوي المعينة في كل مرة يلزم فيها زيادة موقفة في النقل على نفس الخطوط، إن تستخدم بموافقة السلطات الجوية للفريق المتعاقد الآخر طاقة إضافية علاوة على الطاقة المشار إليها في المادة السابقة.

مادة 17:

إذا لم ترغب المؤسسات التي عينها أحد الفريقين المتعاقدين في استخدام جزء أو كل من طاقة النقل التي منحت لها، على خط أو عدة خطوط، فإنها تستطيع أن تنقل وقتياً إلى المؤسسات المعينة من الفريق الآخر جزء طاقة النقل غير المستخدمة أو تماماً شريطة إخبار السلطات الجوية للفريقين المتعاقدين. ويسوغ للمؤسسات المذكورة أن تسترجع في كل حين الكل أو الجزء من الحقوق التي نقلتها.

مادة 18:

1- يجب تحديد التعريفات على معدلات معقولة ويراعي بصورة خاصة اقتصاد الاستغلال المتعلق بالميزات المقدمة من كل مصلحة وتعريفات المؤسسات الأخرى التي تستغل كل أو جزءاً من نفس الخط.

2- إن التعريفات المطبقة على النقل أو التنزيل أثناء إحدى التوقفات لا يجوز أن تقل عن التعريفات التي تطبقها مؤسسات الفريق المتعاقد التي تستغل الخدمات المحلية أو الإقليمية في جزء من الخط المطابق.

3- إن تحديد التعريفات الواجبة التطبيق على الخدمات المرخص بها على الخطوط المعدة في ملحق هذا الاتفاق، يجري بقدر الإمكان، بموجب اتفاق يبرم بين المؤسسات المعينة. فتقوم هذه المؤسسات:

أ- إما باتفاق مباشر بعد المشاورة إن اقتضى الحال بين مؤسسات النقل الجوي لبلاد الغير التي تستغل كلا أو جزءاً من نفس الخطوط

ب- أو بتطبيق الحلول التي تكون قد اعتمدها جمعية النقل الجوي الدولي) ياتا. (تكون قد اعتمدها جمعية النقل الجوي الدولي) ياتا)

4- إن التعريفات التي تحد على الشكل المذكور يجب أن تعرض على السلطات الجوية لكل فريق متعاقد للمصادقة عليها في

غضون ثلاثين يوماً على الأقل قبل التاريخ المقرر لتطبيقها،
ويسوغ تقصير هذه المهلة في حالات خصوصية شريطة اتفاق تلك
السلطات.

”

5- إذا لم تتوصل مؤسسات النقل الجوي المعنية إلى الاتفاق
على تحديد التعريف وفقاً لأحكام الفقرة 3 أعلاه، أو إذا
أخبر أحد الفريقين المتعاقدين عدم موافقته على التعريف
المعروضة عليه وفقاً لأحكام الفقرة 4 السابقة فعلى السلطات
الجوية للفريقين المتعاقدين أن تبذل جهدها للتوصل إلى تسوية
مرضية.
ويلجأ إلى التحكيم المنصوص عليه في المادة 24 من هذا الاتفاق
عند عدم حصول أي اتفاق.

يسوغ لفريق المتعاقدين الذي أخبر بعدم موافقته، إن يطالب
الفريق المتعاقدين الآخر بالاستمرار في تطبيق التعريفات الجاري
بها العمل سابقاً، طالما يصدر قرار التحكيم.
مادة 19:

يجب على السلطات الجوية للفريقين المتعاقدين ابتداءً من تطبيق
هذا الاتفاق، إن تبلغ كل منهما الأخرى في أقرب المهل الممكنة
لاستغلال الخدمات المرخص بها.
وتشمل هذه المعلومات، بصفة خاصة على نسخة من الرخص الممنوحة،
ومن تعديلاتها عند الاقتضاء.

تبلغ المؤسسات المعنية إلى السلطات الجوية للفريقين
المتعاقدين قبل ثلاثين يوماً على الأقل من تطبيق استغلال
خدمات كل منها، جداول المواقيت وعدد الرحلات ونماذج
الطائرات التي يجري استخدامها للمصادقة عليها ويتعين عليها
أيضاً الإبلاغ عن كل التعديلات التي قد تطرأ فيما بعد.
مادة 20:

تقدم السلطات الجوية لأحد الفريقين إلى السلطات الجوية
للفريق المتعاقدين الآخر وبناءً على طلبها، كل النتائج الإحصائية
النظامية أو غيرها والخاصة بالمؤسسات المعنية، والتي يمكن
أن تطلب عن حق، لمراقبة طاقة النقل المقدمة من مؤسسة معينة
من الفريق المتعاقدين الأول على الخطوط المحددة وفقاً للمادة
8 من هذا الاتفاق وتتضمن هذه النتائج جميع البيانات الضرورية
لتحديد حجم ومنشأ وجهة النقل.

مادة 21:

يتشاور الفريقان المتعاقدان بصفة دورية، وكلما اقتضت الحاجة
بشأن دراسة الكيفيات التي تطبق فيها المؤسسات المعنية
أحكام هذا الباب من الاتفاق والتأكد من عدم الإجحاف

بمنافعهما وتراعي تلك المشاورات احصائيات النقل المتمم

والاحصائيات المتبادلة بينهما بصفة نظامية.

"

الباب الثالث

التفسير - اعادة النظر - النزاعات - الفسخ

مادة 22:

يجوز لكل فريق متعاقد, في كل حين ان يطلب اجراء المشاورة بين السلطات المختصة للفريقين المتعاقدين لتفسير وتطبيق هذا الاتفاق.

وتبدأ المشاورة عقب ستين يوما على الاكثر من يوم استلام

الطلب.

مادة 23:

1 - اذا رغب فريق متعاقد في تعديل بند ما من الاتفاق او من ملحقه, فيمكنه في كل حين, ان يطلب بالطريقة الدبلوماسية اجراء المشاورات بين السلطات الجوية لهذا الغرض

2 - تجري المشاورات لزوما بعد ستين يوما من تاريخ الطلب او في غضون فترة ابعد من ذلك باتفاق الفريقين المتعاقدين.

3 - مع مراعاة احكام الفقرة 4 من هذه المادة فان كل تنقيح او تعديل لهذا الاتفاق يجب ان يصادق عليه وفقا للاحكام الدستورية الخاصة بكل فريق متعاقد, ويجري تطبيقها بموجب تبادل مذكرات دبلوماسية.

4 - التنقيح والتعديل في ملحق هذا الاتفاق يجريان باتفاق السلطات الجوية للفريقين المتعاقدين ويطبقتان بموجب مذكرات دبلوماسية.

مادة 24:

1 - اذا لم تتوصل السلطات الجوية او حكومتا الفريقين المتعاقدين الى تسوية خلاف متعلق بتفسير هذا الاتفاق او تطبيقه وفقا لاحكام المادة 22, فيطرح الخلاف على محكمة تحكيمية.

2 - تؤلف تلك المحكمة من ثلاثة اعضاء, وتعين كل من الحكومتين حكما واحدا ويتفق هذان الاخيران على تعيين مواطن دولة اخرى كرئيس

اذا لم يتم تعيين الحكيمين في مهلة الشهرين من تاريخ اليوم الذي عرضت فيه احدى الحكومتين التسوية التحكيمية للنزاع او اذا لم يتفق الحكمان خلال الشهر التالي, على تعيين الرئيس فيسوغ لكل فريق متعاقد ان يطلب من رئيس المنظمة الدولية للطيران المدني اجراء التعيينات اللازمة.

واذا كان رئيس المنظمة الدولية للطيران المدني من جنسية

احد الفريقين المتعاقدين فيطلب من نائب رئيس هذا المجلس

الحائز على جنسية بلد اخر اجراء التعيينات المشار اليها.

"

3-تبت محكمة التحكيم اذا لم تتوصل الى تسوية النزاع وديا

باغلبية الاصوات وتضع بذاتها قواعد الاجراءات وتحدد مركز

اجتماعها ,ان لم يتفق الفريقان المتعاقدان على خلاف ذلك.

4-يتعهد الفريقان المتعاقدان بان يطبقا التدابير الموقفة

التي قد تفرض خلال الدعوى او بموجب القرار التحكيمي الذي

يعتبر في جميع الاحوال حكما نهائيا.

5-اذا لم يطبق احد الفريقين المتعاقدين حكم محكمة التحكيم,

جاز للفريق المتعاقد الاخر ,طيلة مدة التخلف , انقاص او

ايقاف او ابطال الحقوق او الامتيازات التي منحها بموجب

هذا الاتفاق الى الفريق المتعاقد المتخلف.

6-يتحمل كل فريق متعاقد اجرة حكمه ونصف اجرة الرئيس المعين

مادة 25:

يجوز لكل فريق متعاقد ,في كل حين اعلام الفريق المتعاقد الاخر

عن رغبته في فسخ هذا الاتفاق.

ويبلغ ذلك الاعلام في نفس الوقت الى المنظمة الدولية

للطيران المدني.

ويسري مفعول الفسخ بعد ثلاثة ايام من تاريخ استلام الفريق

المتعاقد الاخر التبليغ به ,ما عدا سحب ذلك التبليغ بموجب

اتفاق مشترك قبل نهاية تلك الفترة.

واذا لم يشعر الفريق المتعاقد الذي يستلم ذلك التبليغ عن

استلامه اياه فان هذا التبليغ يعتبر واصلا بعد خمسة عشر يوما

من تاريخ استلامه في مركز المنظمة الدولية للطيران المدني.

مادة 26:

يبلغ هذا الاتفاق وملحقه وجميع تعديلاته الى المنظمة الدولية

للطيران المدني لتسجيلها لديها.

مادة 27:

يجري التصديق على هذا الاتفاق بموجب مذكرات التصديق التي

يجري تبادلها بين الفريقين المتعاقدين في اسرع ما يمكن

بواسطة الطرق الدبلوماسية

ويسري مفعوله بعد ثلاثين يوما من تبادل مذكرات التصديق.

حرر في بيروت بتاريخ 21 ايلول سنة 1967 على نسختين اصليتين

باللغة الفرنسية.

عن حكومة الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية:

عثمان سعدي

عن حكومة الجمهورية اللبنانية:

Relatif au transport Aerien

Le Gouvernement de LA REPUBLIQUE ALGERIENNE DEMOCRATIQUE
ET POPULAIRE.ET le Gouvernement de la REPUBLICQUE
.LIBANAISE

Desireux d'elargir les relations economiques entre les
pays dans l'interet mutuel, de favoriser le developpement
des transports aeriens entre L'ALGERIE et le LIBAN et de
poursuivre, dans la plus mesure possible, la cooperation
-internationale dans ce domaine, en s'inspirant des prin
cipes et des dispositions de la Convention relative a
l'Aviation Civil Internationale signee a Chicago le 7
.Decembre 1944

sont convenus de ce qui suit

Article 1

Les Parties Contractantes s'accordent l'une a l'autre les
droits specifiques au present Accord en vue d'etablir des
services aeriens civils internationaux sur les lignes a
l'Annexe ci-jointe

"

Article 2

:Pour l'application du present Accord et son Annexe

,a) le mot "territoire" lorsqu'il se rapporte a un Etat
s'entend les regions terrestres et les eaux territoriales
-y adjacentes sur lesquelles le dit Etat exerce sa souve
.rainete

b) L'expression "Autorites Aeronaitiques" signifie, en ce qui
concerne L'ALGERIE, le Ministere d'Etat charges des
tansports-Direction de l'Aviation Civile. En ce qui
concerne le LIBAN, le Ministere des travaux publics et des
transports-Direction Generale des transports, ou dans les
deux cas, tout organisme qui serait habilite a assumer les
.fonctions actuellement exercees par les dites Autorites

c) L'expression "Entrprise designee signifie une entrprise
de transport aerien une que les Autorites Aeronautiques
d'une partie Contractante auront nommement designee par
ecrit comme etant un instrument choisi par elles, pour

exploiter les services agrees au present Accord et a son

.Annexe

"

Article 3

Les lois et reglements de chaque Partie Contractante

relatifs a l'entree, au sejour et a la sortie de son

-territoire des aeronefs employes a la navigation interna

tionale ou relatifs a l'exploitation et la navigation des

dits aeronefs durant leur dans les limites de son

territoire s'appliquent aux aeronefs de l'autre Partie

.Contractante

-Les equipages, les passagers, les expediteurs de march
andises et envois postaux sont tenus de se conformer soit

-personnellement, soit par l'intermediaire d'un tiers agis

sant pour leur compte et en nom, aux lois et reglements

reagissant, sur le territoire de chaque partie Contractante

l'entree, le sejour et la sortie des equipages, passagers

-marchandises et envois postaux tels que ceux qui s'appli

quent a l'entree, a l'immigration, a l'emigration, aux

passesports, aux formalites de conge aux douanes, a la

.sante et au regime des devises

L'entreprise ou les entreprises designees d'une Partie

Contractante sont tenues de conformer leur activite

financiere et commerciale sur le territoire de l'autre

Partie contractante aux lois et reglements de cette

.derniere

"

Article 4

Les certificats de navigabilite, les brevets d'aptitude

et les licences delivres ou validites par l'une des Partie

Contractantes, et non perimes, sont reconus valables par

l'autre Partie Contractante aux fins d'exploitation des

.services agrees specifiques a l'Annexe ci-jointe

Chaque Partie Contractante se reserve cependant le droit

-de ne pas reconnaitre valables pour la navigations au-des

us de son territoire, les brevets d'aptitude et licences

delivres a ses propres ressortissants par l'autre Partie

.Contractante

Les aeronefs utilises en trafic international par les. 1
entreprises de transport aerien designees par l'une des
Parties Contractantes ainsi que leurs equipements normaux
de bord, leurs pieces de rechange, leurs reserves de
carburants et lubrifiants, leurs provisions de bords (y
) compris les denrees alimentaires, les boissons et tabacs
seront a l'entree sur le territoire de l'autre Partie
Contractante, exoneres dans les conditions fixes par la
reglementation douaniere de cette dite Partie Contractante
de tous droits de douane, frais d'inspection et autres
-droits et taxes similaires, a condition que ces equipe
ments et approvisionnements demeurent a bord des aeronefs
.jusqu'a leur reexportation

..

Seront egalement et dans les memes conditions exoneres. 2
de ces memes droits et taxes, a l'exception des redevances
:et taxes representatives de services rendus
les carburants et lubrifiants pris sur le territoire de
-l'une des parties Contractantes et destines a l'avitail
lement des aeronefs exploites en trafic international par
les entreprises de transport aerien designees par l'autre
Partie Contractante pour l'exploitation des services
agrees, meme lorsque ces approvisionnements doivent etre
utilises sur la Partie du trajet effectue au dessus du
territoire de la Partie Contractante sue lequel ils ont
.ete embarques

b) Les provisions de bord prises sur le territoire de
l'une des Partie Contractante dans les limites fixees par
les Autorites de la dite Partie Contractante, et
-embarquees sur les aeronefs utilises en trafic internat
ional par les entreprises de transport aerien designees
par l'autre Partie Contractante pour l'exploitation des
.services agrees

c) Les pieces de rechange impotees sur le territoire de
l'une des Parties Contractantes pour l'entretien ou la
reparation des aeronefs utilises en trafic international
par les entreprises de transport aerien designees de

.l'autre Partie Contractante

"

Les équipements normaux de bord, les approvisionnements. 3
en carburants, lubrifiants et provisions de bord ainsi
que les pièces de rechange se trouvant à bord des
-aéronefs exploitées en trafic international par l'entre-
-prise désignée de l'une des Parties Contractantes ne pour-
ront être déchargés sur le territoire de l'autre Partie
-Contractante qu'avec le consentement des Autorités doua-
-nières de ladite Partie Contractante
En ce cas, ils seront placés sous la surveillance des
dites Autorités douanières jusqu'à ce qu'ils soient
reexportés ou qu'ils fassent l'objet d'une déclaration de
douane, tout en demeurant à la disposition de l'entreprise
.propriétaire

Article 6

Chaque Partie Contractante convient que les montants
perçus de l'entreprise ou des entreprises désignées de
-l'autre Partie Contractante par l'utilisation des aéro-
ports aides à la navigation et autres installations
-techniques n'excéderont pas ceux perçus des autres entre-
prises nationales ou étrangères de transport aérien qui
.exploitent des services internationaux similaires

"

Article 7

Les entreprises désignées par chaque Partie Contractante
seront autorisées à entretenir sur le territoire de l'autre
Partie Contractante le personnel technique et commercial
-correspondant à l'étendue des services convenus à condi-
tion que les lois et règlements de l'autre Partie
.Contractante soient respectés

Au cas où la ou les entreprises désignées par l'une des
Parties Contractantes n'assurent pas les services de son
propre trafic au moyen de ses propres bureaux et de son
propre personnel dans le territoire de l'autre Partie
Contractante, cette dernière pourra lui demander de
-confier des services, tels que la réservation, la manu-
-tentation et les services à terre à un organisme approuvé

-par les Autorites Aeronautiques et possedant la nation

.nalite de cett derniere Partie Contractante

"

Article 8

Le Gouvernement e la Republique Algerienne Democratique
et Populaire accorde au Gouvernement de la Republique
Libanaise et reciproquement le Gouvernement de la Republique
-Libaise accorde au Gouvernement de la Republique Alger
-ienne Democratique et populaire le droit de faire expl
oiter, par une plusieurs entreprises de transport aerien
designees les services agrees speciefies au Tableau de
.routes figurant a l'Annexe du present Accord

Article 9

Chaque Partie Contractante aura le droit de designer par
ecrit a l'autre Partie Contractante une ou plusieurs
entreprises de transport aerien pour l'exploitation des
services agrees sur les routes specifiees a l'Annexe au
.present Accord

Des reception de cette designation, l'autre Partie
Contractante devra, sous reserve des dispositions du
paragraphe 3 du present Article et de celle de l'Article
du present Accord, accorder sans delai, a l'entreprise 11
ou aux entreprises de transport aerien designees les
.autorisations d'exploitation appropriees

-Les Autorites Aeronautiques de l'une des parties Contrac
tantes pourront exiger que l'entreprise ou les entreprises
de transport aerien designees par l'autre Partie
contractante fassent a la preuve qu'elles sont a memes
de statisfaire aux conditions prescrits, dans le domaine
de l'exploitation technique et commerciale des services
aeriens internationaux, par les lois et reglements
normalement et raisonnablement appliques par lesdites
Autorites, conformement aux dispositions de la Convention
.relative a l'Aviation Civil internationale

"

Article 10

Les services agrees sont exploites par une ou plusieurs
entreprises de transport aerien designees par chacune des

Parties Contractantes pour exploiter la ou les routes

.specifiees

Chacune des deux Parties Contractantes aura le droit sur preavis a l'autre Partie Contractante, de substiner une ou plusieurs entreprises nationales a la ou aux entreprises respectivement designees pour exploiter les dits services agrees. La ou les nouvellement entreprises designees beneficieront des memes droits et seront tenues aux memes obligations que les entreprises auxquelles elles ont ete .substituees

Article 11

Chaque Partie Contractante se reserve le droit de refuser a une entreprise designee par l'autre Partie Contractante l'autorisation d'exploitation ou de revoquer une telle autorisation lorsque pour des motifs fondees elle estime ne pas avoir la preuve qu'une part preponderante de la propriete et le controle effectif de cette entrprise sont entre les mains de l'autre Partie Contractante ou de nationaux de cette derniere ou lorsque cette entrprise ne se conforme pas aux lois et reglement vises a l'article ou ne remplit pas les obligations que lui impose le 3 present Accord. Toutefois ces mesures ne seront prises que si les consultations engagees entre les Autorites .Aeronautiques n'auraient abouti

"

Article 12

Les services agrees pourront etre exploites immediatement ou a une date ulterieure, au gre de la Partie Contractante .a laquelle les droits sont accordes

Article 13

les entreprises designees par chacune des deux Parties Contractantes seront assurees un traitement juste et equitable, afin de beneficier de possibilites egales pour .l'exploitation des services agrees elles devront, sur les parcours communs, prendre en consideration leurs interets mutuels afin de ne pas .effectuer indument leurs services respectifs

Les Parties Contractantes estiment qu'il serait desirable

-que leurs entreprises designees collaborent le plus etroitement possible pendant l'exploitation des services convenus afins que d'appréciables resultats sur le plan .economique puissent etre obtenus

Article 14

La ou les entreprises de transport aerien designees par l'une des Parties Contractantes conformement au present Accord beneficieront sur le territoire de l'autre Partie -Contractante du droit de débarquer, en trafic international, des passagers aux escales et sur les routes enumerees a l'annexe ci-jointe, y compris les escales des pays tiers, et dans des conditions priciees aux articles .suivants

"

Article 15

,Sur chacune des routes specifiees a l'Annexe ci-jointe. 1 les services agrees auront pour objectif primordial la mise en oeuvre, a un coeficient d'utilisation tenu pour raisonnable d'une capacite adaptee aux besoin normaux et raisonnablement previsibles du trafic aerien international en provenance ou a destination du territoire de la Partie Contractante qui aura designe l'entrprise exploitant les .dits services

La ou les entreprises designees par l'une des Parties. 2 Contratantes pourront satisfaire, dans la limite de la capacite globale prevue au premier alineas du present article aux besoins du trafic entre les territoires des Etats tiers situes sur les routes enumerees a l'Annexe ,ci-jointe et le territoire de l'autre Partie Contractante .compte tenu des services locaux et regionaux

Article 16

Chaque fois que le justifiera une augmentation temporaire de trafic sur ces memes routes, une capacite additionelle pourra etre mise en oeuvre, en sus de celle visee a l'article precedent, par l'entrprise de transport aerien designee avec l'autorisation des Autorites Aeronautiques .de l'autre Partie Contractante

"

Au cas où les entreprises désignées de l'une des Parties contractantes ne désireraient pas utiliser sur une ou plusieurs routes, soit une fraction, soit la totalité de la capacité de transport qui leur a été concédée, elles pourront transférer, momentanément aux entreprises désignées de l'autre Partie Contractante, la fraction ou la totalité de la capacité de transport non utilisée, sous réserve d'en informer les Autorités Aeronautiques des deux Parties Contractantes.

Les entreprises qui auront transféré tout ou une partie de leurs droits pourront, à tout moment, les reprendre avec un préavis d'un mois.

Article 18

La fixation des tarifs devra être faite à des taux, 1 -raisonnables compte tenu, notamment de l'économie d'exploitation, des caractéristiques présentées par chaque service et des tarifs des autres entreprises qui exploitent toute ou une de la même route.

Les tarifs appliqués au trafic embarqué ou débarqué à 2 l'une des escales de la route ne pourront être inférieurs à ceux pratiqués par les entreprises de la Partie Contractante qui exploitent les services locaux ou régionaux sur le secteur de route correspondant

”

La fixation des tarifs à appliquer sur les services, 3 agréés desservant les routes énumérées à l'Annexe du présent Accord sera faite, dans la mesure du possible, par accord entre les entreprises désignées

:Ces entreprises procéderont

a) soit par entente directe, après consultation, s'il y a lieu, des entreprises de transport aérien de pays tiers qui exploiteraient toute partie des mêmes parcours

b) soit en appliquant les résolutions qui auront pu être adoptées par l'Association du transport aérien international (IATA)

ional (IATA

les tarifs ainsi fixés devront être soumis à 4 l'approbation des autorités Aeronautiques de chaque Partie

contractante au minimum trente (30) jours avant la date
prevu pour leur entree en vigueur, ce delai pouvant etre
reduit dans des cas speciaux sous reserve de l'accord de
.ces Autorites

Si les entreprises de transport aerien designees ne. 5
parvenaient pas a convenir de la fixation d'un tarif
conformement aux dispositions du paragraphe 3 ci-dessus
ou si l'une des Parties Contractantes faisant connaitre
son desaccord sur le tarif qui a ete soumis conformement
aux dispositions du paragraph 4 precedent, les Autorites
Aeronautiques des Parties Contractantes s'efforceront
.d'aboutir a un reglement satisfaisant

A defaut d'accord, il sera fait recours a l'arbitrage
.prevu a l'article 13 du present Accord

Tant que la sentence arbitral n'aura pas ete tendre, la
Partie Contractante qui aura fait connaitre son desaccord
-aura le droit d'exiger le maintien des tarifs anterieur
.ement en vigueur

..

Article 19

A partir de l'entree en vigueur du present Acccord, les
Autorites Aeronautiques des deux Parties Contractantes
devront se communiquer dans les meilleurs delais possibles
les informations concernent les autorisations donnees aux
.entreprises designees pour exploiter les services agrees
Ces informations comportent, notamment la copie des
-autorisations accordees et de leurs modifications even
.tuelles

Les entreprises designees communiqueront pour approbation
aux Autorites Aeronautiques des deux Parties Contractantes
trente (30) jours au moins avant la mise en exploitation
de leurs srVICES respectifs, les horaires, les frequences
et les types d'appareils qui seront utilises. Elles
-devront egalement communiquer toutes modifications even
.tuelles ulterieures

Article 20

-Les Autorites Aeronautiques de l'une des Parties Contrac
tantes fourniront sur demande aux Autorites Aeronautiques

de l'autre Partie Contractante toutes donnees
-statistiques regulieres ou autres des entreprises desi
gnees pouvant etre equitablement sollicites pour controler
la capacite de transport offerte par une entreprise
designee de la premiere Partie Contractante sur les lignes
fixees conformement a l'article 8 du present Accord. Ces
donnees contiendront toutes les indications necessaires
-pour determiner le volume ainsi que l'origine et la des
.tination du traffic
"

Article 21

Les Parties contractantes se consulteront periodiquement
et chaque fois que besoin s'en fera sentir, en vue
d'examiner les conditions dans lesquelles sont appliquees
les dispositions du present titre de l'accord par les
entreprises designees et de s'assurer que leurs interets
ne sont pas leses. Il sera tenu compte au corps de ces
,consultations, des statistiques du trafic effectue
statistiques qu'elles echangeront regulierement entre
.elles
"

Article 22

Chaque Partie contractante pourra, a tout moment, demander
une consultation entre les Autorites competentes des deux
-Parties Contractantes pour l'interpretation et l'applica
.tion du present Accord

Cette consultation commercera au plus tard les soixantes
jours a compter du jour de la reception de la demande) 60(

Articles 23

Dans le cas ou une Partie Contractante estime desirable. 1
de modifier une clause quelconque du present Accord ou de
son Annex, elle pourra, a tout moment, demander par la
voie diplomatique, des consultations entre les Autorites
.Aeronautique a ce sujet

-Ces consultations devront etre entamees dans les soix. 2
ante (60) jours a partir de la date de la demande ou
durant une periode plus longue fixee d'un commun par les
.Parties Contractantes

Sous réserve des dispositions de l'alinéa 4 de cet. 3
article tout amendement ou modification du présent Accord
--devra être approuvé conformément aux dispositions consti-
tutionnelles des Parties Contractantes; ils entreront en
.vigueur par un échange de notes diplomatiques
Les amendements et modifications à l'Annexe du présent. 4
Accord seront établis par accord entre les Autorités
Aéronautiques des deux Parties Contractantes et mis en
.vigueur par un échange de notes diplomatiques
"

Article 24

Au cas où un différend relatif à l'interprétation ou à
l'application du présent Accord n'aurait pu être réglé
conformément aux dispositions de l'article 22 soit entre
les Autorités Aéronautiques, soit entre les Gouvernements
des Parties Contractantes, il sera soumis à un tribunal
.arbitral
Ce tribunal sera composé de trois membres. Chacun des. 2
deux Gouvernements désignera un arbitre. Ces deux arbitres
se mettront d'accord sur la désignation d'un ressortissant
.d'un Etat tiers comme Président
Si, dans un délai de deux mois à dater du jour où l'un des
deux Gouvernements a proposé le règlement arbitral du
litige, les deux arbitres n'ont pas été désignés, ou si
dans le cours du mois suivant, les arbitres ne sont pas
mis d'accord sur la désignation d'un président, chaque
Partie Contractante pourra demander au président du
conseil de l'Organisation de l'Aviation Civile internationale
.de procéder aux désignations nécessaires
Dans le cas où le Président du conseil de l'Organisation de
l'Aviation Civile Internationale serait de nationalité de
l'une des Parties Contractantes, le Vice-Président de ce
conseil, ressortissant d'un pays tiers, sera sollicité de
.procéder aux nominations précitées
"

Le tribunal arbitral décide, s'il ne parvient pas à. 3
régler le différend à l'amiable, à la majorité des voix
pour autant que les Parties Contractantes ne conviennent

rien de contraire, il établit lui-même ses principes de
.procédure et déterminer son siège
Les Parties Contractantes s'engagent à se conformer aux 4
mesures provisoires qui pourront être dictées au cours de
l'instance ainsi qu'à la décision arbitrale, cette
-dernière étant dans tous les cas considérée comme défini
.tive
Si l'une des Parties Contractantes ne se conforme pas. 5
à la sentence du tribunal, l'autre Partie Contractante
pourra, aussi longtemps que durera ce manquement. limiter
suspendre, en révoquer les droits ou privilèges qu'elle
avait accordés, en vertu du présent Accord, à la Partie
.Contractante en défaut
Chaque Partie Contractante supportera la rémunération. 6
-de l'activité de son arbitre et la moitié de la rémunération
du président désigné
"

Article 25

Chaque Partie Contractante pourra, à tout moment notifier
à l'autre Partie Contractante son désir de dénoncer
.présent Accord
Une telle notification sera communiquée simultanément à
.l'Organisation de l'Aviation Civile internationale
La dénonciation prendra effet trois (3) mois après la date
de réception de la notification par l'autre Partie
contractante, à moins que cette notification ne soit
retraitée, d'un commun accord, avant la fin de cette période
Au cas où la Partie Contractante qui recevrait une telle
notification n'en accuserait pas réception, la dite
notification serait tenue pour reçue quinze (15) jours
-après sa réception au siège de l'Organisation de l'Avia
.tion Civile Internationale

القسم الاول

الخطوط الجزائرية

الذهاب من مطار جزائري - تونس - بنغازي او طرابلس الغرب القاهره- بيروت-

بالعكس

القسم الثاني

الخطوط اللبنانية

الذهاب من بيروت طرابلس الغرب او بنغازي - تونس الجزائر وبالعكس
تنبيه:

1 -ان استغلال الخطوط الجزائرية واللبنانية قاصر على ممارسة الحرية الثالثة والرابعة

2 -تتفق السلطات الجوية للفريقين المتعاقدين على الشروط التي تؤمن بمقتضاها الخدمات على الخطوط نفسها ,ويحدد في هذا الاتفاق ,عدد الرحلات بحسب الطاقة التي تخصصها كل من المؤسسات , وبصفة عامة ,شروط الاستغلال.

ان المبدأ الذي تحدد بموجبه هذه الشروط هو ان تكون الطاقة المخصصة لاحد اصناف النقل الثلاثة او لجميعها وهي الركاب والبضائع والبريد ,موزعة بالتساوي بين المؤسسات الجزائرية واللبنانية وهذا مع مراعاة الاحكام المنصوص عليها في المادة .17

3 -كل هبوط في مطار واقع بين خطواخر من الخطوط المذكورة اعلاه يمكن الغاؤه من المؤسسة المعنية من احد الفريقين اذا استنسبت ذلك في كل رحلة للطيران او في جزء منها.

A l'Accord Relatif au Transport Aerien

entre

LA REPUBLIQUE LIBANAISE

et

LA REPUBLIQUE ALGERIENNE DEMOCRATIQUE ET POPULAIRE

SECTION 1- ROUTES ALGERIENNE

-Points - Tunis - Benghazi - ou Tripoli - Le Caire

Beyrouth - et Vice versa

SECTION II - ROUTES LIBANAISES

Beyrouth - Le Caire - Tripoli ou Benghazi - Tunis - Alger

et vice versa

:Notes

L'exploitation des Routes Algeriennes et Libanaises est. 1

.limitee a l'exercice des 3eme et 4eme libertes

-Les Autorites Aeronautiques des deux Parties Contrac. 2

tantes s'entendront sur les conditions dans lesquelles les

.services assures sur les memes lignes, seront exploites

Cette entente determinera la frequence des services en

fontion de la capacite a mettre en oeuvre par chacune des

-entreprises, et en general, les conditions de l'exploit

.ation

Le principe qui presidera a la determination de ces

conditions, sous reserve des dispositions prevues a

l'article 17 et que la capacite a mettre en oeuvre qu'il

s'agisse de l'une de ces categories de trafic ou des

trois ensembles: - passagers, marchandises, poste - sera

repartie a l'egalite entre les entreprises Algerienne et

.Libanaises

Tous points situes l'une ou l'autre des Routes precitees. 3

porront, a la convenance d'une Partie Contractante etre

.suprimes lors de tout ou partie des vols
